Photo Source: TRT World (2026)

Gulf Research Center
Knowledge for All

أمن الخليج: نحو مقاربة براغماتية في ظل تشظي النظام الإقليمي

د. عبد العزيزعثمان بن صقر
مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث

فبراير ٢٠٢٦

أمن الخليج: نحو مقاربة براغماتية في ظل تشظي النظام الإقليمي

تتصاعد حدة التحديات التي تعترض صياغة إطار أمني إقليمي، مستدام وشامل، في منطقة الخليج؛ وذلك في ظل بيئة أمنية تتسم بتشابك التهديدات وتسارع وتيرة تطورها. إذ تتقاطع في تشكيل المشهد الأمني الخليجي ديناميكيات متداخلة، تتنوع ما بين التنافسية المحتدمة بين القوى الإقليمية، وتنامي القدرات في مجال الصواريخ والطائرات المسيّرة، والتهديدات المحدقة بالأمنين البحري والسيبراني، ناهيك عن الدور المؤثر والمستمر للفاعلين من غير الدول.

تعقيدات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج

وتخلق هذه الضغوط المتراكبة -بدءًا من الثغرات الداخلية ومرورًا بالتنافسات الإقليمية والبيئة الخارجية وصولاً إلى التدخلات الأجنبية- مشهداً استراتيجياً تتداخل فيه المخاطر بصورة كبيرة، لدرجة يصعب معها الفصل بين ملفاتها أو عزل مساراتها. وأمام هذا التعقيد الذي يطال كافة المستويات، يغدو الاستقرار طويل الأمد مرهونًا بالتنسيق الدقيق والمكثف على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ونتيجة لهذه التحديات، ظلت المساعي الرامية لتعزيز التعاون الإقليمي والتطلع إلى مقاربات بديلة للأمن الجماعي تمضي بوتيرة تدريجية ومتفاوتة. لقد اصطدمت الآليات القائمة -سواء عبر أطر مجلس التعاون الخليجي، أو جلسات الحوار الخارجية، أو التحالفات المعنية بملفات محددة- بعقبات ناتجة عن تباين تقديرات المخاطر، وتفاوت الأجندات الوطنية، فضلاً عن تشابك المصالح الجيوسياسية في المحيطين الإقليمي والعالمي. وهو ما جعل ارتقاء هذه المبادرات إلى مستويات شاملة ذات طابع مؤسسي أمراً بالغ الصعوبة.

وفي هذا الإطار، تبرز قضية الضمانات الخارجية كعنصر فاعل في المشهد؛ فبينما تظل الولايات المتحدة شريكاً أمنياً رئيساً، إلا أنه من المستبعد أن تقدم نوعية الضمانات الرسمية والملزمة على غرار المعاهدات التي تنشدها بعض دول الخليج. لقد ساهمت الاعتبارات السياسية الداخلية، وحالة الإنهاك الاستراتيجي، والتوجه العام نحو تقاسم الأعباء، في صياغة نهج واشنطن تجاه التزاماتها المستقبلية في المنطقة. وفي المقابل، تبذل دول مجلس التعاون الخليجي جهدًا كبيرًا في سعيها نحو الاستقلال الاستراتيجي، من خلال توسيع شراكاتها الدولية مع الحفاظ على علاقاتها الراسخة مع الولايات المتحدة.

ولا يبدو أن القوى الكبرى الأخرى مستعدة لرأب هذا الصدع الأمني؛ فالصين، ورغم تصاعد انخراطها الاقتصادي، لم تبدِ رغبة واضحة في الاضطلاع بدور الضامن الأمني المباشر، مفضلةً منح الأولوية للاستقرار وعدم التدخل والتعاون الاقتصادي على حساب الالتزامات العسكرية. في حين تصطدم روسيا بجملة من المعوقات، حيث يثير تموضعها الجيوسياسي الحالي الشكوك حول موثوقيتها كحليف أمني مستقبلي لدول الخليج. وبالنسبة لأوروبا، ومع ما تتمتع به من ثقل

دبلوماسي واقتصادي، فإنها تظل تعاني من التفكك حيال السياسات الأمنية، وتفتقد للتناغم السياسي الذي يؤهلها لتكون ضامنًا أمنياً شاملاً في المنطقة.

وعلى ضوء هذه التحديات مجتمعة، يتكشف واقع جوهري يحيط بالبيئة الأمنية في الخليج؛ ومفاده أن الاستقرار بعيد المدى ليس سلعة تُستورد من الخارج، ولن يصاغ بجهود القوى الدولية وحدها. بل بات لزاماً أن تنبثق الحلول من صميم المنطقة، مرتكزةً على مبادرات خليجية رصينة تولي الأولوية لمنطق الحوار، وتدابير بناء الثقة، والتعاون البراغماتي بين الأطراف الإقليمية الفاعلة. إننا اليوم أمام حتمية تبني نهج منظم يرتكز على المشاركة التدريجية، وتفعيل قنوات الاتصال المؤسسية، وابتكار أدوات سيادية إقليمية قادرة بمرور الزمن على إدارة الأزمات واحتواء التصعيد.

أطروحات الأمن الخليجي وما تواجهه من ثغرات

لقد صاغت مقاربات متعددة أدبيات الأمن الخليجي، تنوعت مساراتها بين نماذج بناء الثقة، وأطر التعاون القطاعي المعنية بملفاتٍ محددة، وصولاً إلى ترتيبات الردع القائمة على الشراكات الخارجية. وبينما تقدم كل مقاربة منها أدوات لإدارة المخاطر، إلا أنها تعاني جميعاً من قصور هيكلي حال دون تطورها إلى ترتيبات أمنية إقليمية تتسم بالشمولية والاستدامة.

بناء جسور الثقة والنماذج التشغيلية المستوحاة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

تُركز المقاربات المستوحاة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) على بناء الثقة التدريجي، وإرساء مبادئ الشفافية، ودعم الحوار؛ كوسائل لإدارة الشكوك المتبادلة وخفض حدة التصعيد دون الحاجة إلى تحالفات رسمية. ومع ذلك، فإن الواقع الخليجي بنزاعاته القائمة، وتباين القدرات العسكرية، وغياب هوية أمنية إقليمية مشتركة، قد حدّت من فاعلية هذه النماذج، وحصرتها في نطاق تدابير انتقائية وتدريجية.

تهدئة التوترات البحرية وأطر العمل في مضيق هرمز

برزت مبادرات الأمن البحري، وخاصةً في مضيق هرمز والمناطق المحيطة به، كنقاط انطلاق واقعية للعمل المشترك، تتركز على ضمان العبور الحر، وتفعيل قنوات التواصل الطارئة خلال الأزمات، وتجنب الاحتكاكات العسكرية. بيد أن هذه المساعي ما لبثت أن ارتطمت بجدار انعدام الثقة، وتضارب ادعاءات الشرعية، وتشتت الأدوار الخارجية؛ الأمر الذي حال دون تحول تلك التفاهمات الموضعية إلى مظلة أمنية جامعة ومستدامة.

نماذج الردع المستندة إلى الشراكات الدولية والتحالفات الخارجية

لطالما أمدت أطر الردع المرتكزة على الشراكات الخارجية دول الخليج بالطمأنينة، والقدرة العسكرية، وآليات احتواء الأزمات. ومع ذلك، فإن تحول الأولويات الجيوسياسية، وحالة عدم

اليقين بشأن الالتزامات طويلة الأمد، وغياب الشمولية؛ جميعها عناصر تعني أن هذه الترتيبات لا يمكن أن تكون بديلاً عن مسارات إقليمية المنشأ قادرة على معالجة المصادر الهيكلية لانعدام الأمن.

نحو إطار أمني قائم على مسارات تراكمية

وفي ظل هذا المشهد، تبرز المحاولات الحثيثة لإرساء دعائم منظومة أمنية إقليمية مستدامة في الخليج كنتاج لنقاشات امتدت لعقود حول كيفية احتواء الاضطرابات الأمنية، ووقف التصعيد، ومواجهة التدخلات الأجنبية في إقليم يعد شريان الحياة الاستراتيجي للعالم. وتتناول هذه الورقة البحثية الأمن الإقليمي في الخليج باعتباره عملية ديناميكية مستمرة، بدلاً من التركيز على كونه حالة ثابتة؛ وتخلص إلى أن استدامة الأمن تكمن في تبني قوالب مرنة ومتعددة المسارات، ترتكز على دعائم السيادة الوطنية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتكريس الاستقلالية الاستراتيجية، واعتماد نهج احتوائي جامع؛ بدلاً من الارتهان لمنظومات أمنية نمطية.

وضمن هذا المنظور القائم على تعدد المسارات، ينبغي النظر إلى آليات التعاون المدعومة دولياً لا كحلولٍ ناجزة، بل كمنصات تمكين تُسند المبادرات التي تقودها دول الإقليم، وتدعم بناء الثقة تدريجياً، وتدفع بعجلة الإنجاز في ظل مناخ سياسي ناضج وموات لتدشين حوار أمني شامل.

ولتفعيل هذا النهج ونقله من النظرية إلى التطبيق، من الضروري تقييم النماذج الرئيسية التي تشكل حالياً نقاشات الأمن الخليجي. ففي ظل غياب بنية أمنية واحدة مهيمنة، برزت مجموعة من أطر العمل، سواء أكانت مدفوعة إقليمياً أم مدعومة خارجياً، يعكس كل منها افتراضات مختلفة حول السبل المثلى لتحقيق الاستقرار. وتتباين هذه النماذج في نطاقها، وعضويتها، وطموحها المؤسسي، والتوازن الذي تحققه بين الردع والحوار. وعوضاً عن الانضواء تحت مخطط موحد، باتت نقاشات الأمن الخليجي تتمحور بشكل متزايد حول كيفية تعايش هذه الآليات المختلفة وتكاملها مع بعضها البعض.

وباستقراء هذه النماذج الأمنية الناشئة، يتجلّى لنا أن مستقبل الأمن الإقليمي في الخليج لن يتبلور حول هيكل أحادي أو منظمة شمولية؛ بل إن القراءة الأكثر واقعية تُنبئ بتطور التعاون الأمني من خلال هيكلة نموذجية تشبه المنظومة، وتتألف من آليات متعددة ومتداخلة تعمل في نسق متكامل.

وضمن هذا الإطار المنظومي، ستضطلع الترتيبات المختلفة بوظائف متباينة؛ إذ قد ينصب تركيز بعض النماذج على تعميق التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي، بما يشمل تعزيز التوافق العملياتي عسكرياً والتشاور السياسي استراتيجياً. وفي مسارٍ موازي، قد تتجه نماذج أخرى نحو الأمن البحري للتصدي للهواجس المشتركة، كتهديدات الملاحة، والقرصنة، ومخاطر التصعيد في الممرات المائية الحيوية. كما قد تُفرد آليات إضافية مساحةً أوسع لتدابير بناء الثقة، لاسيما

قنوات الاتصال المؤسسية، وأطر خفض التصعيد، أو التعاون القطاعي مع إيران والفاعلين الإقليميين الآخرين. وبالتزامن مع ذلك، ستظل الشراكات الخارجية، سواء مع الولايات المتحدة أو أوروبا أو القوى الآسيوية، تمثل طبقة حماية رديفة ضمن البيئة الأمنية الأشمل.

وبناءً على ذلك، فإن التحدي الرئيسي لا يكمن في اختيار إطار عمل واحد على حساب الأطر الأخرى، بل في ضمان أن هذه المكونات المختلفة تتكامل وتعزز بعضها البعض، بدلاً من التشرذم إلى مسارات متنافسة. كما سيعتمد التوسع التدريجي في التعاون الأمني على مدى قدرة هذه الآليات مجتمعة على توسيع نطاق الحوار المستمر، وبناء الثقة المؤسسية بمرور الوقت، وإرساء أعراف مشتركة للتهدئة والعمل المشترك.

يعكس هذا المسار النموذجي والمتدرج الحقائق الاستراتيجية في منطقة الخليج. ونظراً لاستمرار التنافس الجيوسياسي، وتباين تصورات التهديدات، ومحدودية الرغبة في بناء هياكل جماعية ملزمة؛ فمن المرجح أن يستند الأمن الخليجي إلى ترتيبات مرنة وقابلة للتكيف، يمكنها التطور بواقعية جنباً إلى جنب مع التحولات السياسية الأوسع. إن استدامة الأمن ومنعته في هذا الإطار لا تستند إلى قوالب تنظيمية جامدة، بقدر ما ترتكز على نسيج متشابك من الممارسات التعاونية التي يمكن أن تتعمق تدريجياً كلما سمحت الظروف الإقليمية بذلك.

وعلى الرغم من تنوعها، تشترك هذه المقترحات في أنها جميعًا تواجه تحدٍ مشترك يتمثل في تحويل الاتفاق المفاهيمي حول ضرورة التعاون إلى ترتيبات عملية ومقبولة سياسياً؛ وذلك في منطقة تشهد أزمة ثقة عميقة، وتفاوت في القدرات، ونزاعات غير محسومة، فضلاً عن تعدد الأجندات الدولية المتعارضة. إنّ جهوداً مثل اعتماد مجلس التعاون الخليجي لرؤيته للأمن الإقليمي في عام 2023م، إلى جانب مبادرات مضيق هرمز ومنها مبادرة هرمز للسلام (مشروع الأمل) الإيرانية؛ قد سلطت الضوء على الحاجة الملحة للأمن التعاوني، وفي الوقت ذاته على صعوبة الانتقال من المبادئ الإعلانية إلى الآليات التشغيلية.

وبالمثل، تظل مسألة الهيكلية دون حسم؛ وما إذا كان ينبغي بناء الأمن الإقليمي من خلال منظمات رسمية ذات التزامات حاسمة، أم عبر أطر عمل أكثر مرونة ترتكز على بناء الثقة التدريجي والتعاون القائم على ملفات محددة. كما تبرز مسألة الضمانات أيضاً في صدارة هذا السجال، وتحديداً ما إذا كان بإمكان أي طرف خارجي أو ائتلاف جماعي دعم التنفيذ بشكل موثوق.

توصيات سياساتية: الانتقال من حالة التشرذم إلى التعاون الممنهج

وانطلاقًا من هذا المنطق القائم على المسارات، ينبغي أن تتمثل الأولوية في دفع المسارات البراغماتية نحو التعاون المدار، النابع من سيادة القرار الإقليمي والمدعوم بترتيبات مرنة تحد بمرور الوقت من مخاطر التصعيد.

وفيما يلي عدة توجيهات سياساتية:

1- منح الأولوية لتدابير بناء الثقة كمدخلات عملية:

إنّ احتمالات نجاح المساعي الإقليمية مرهونة بالبدء بخطوات ميدانية في ملفات السياسة غير السيادية عوضاً عن الانشغال بهياكل تنظيمية طموحة. وقد تتجسد أولى لبنات هذا المسار في تعزيز قنوات الاتصال في أوقات الأزمات، واعتماد قواعد للشفافية على صعيد المناورات العسكرية، وصياغة مذكرات تفاهم لتفادي الصدامات البحرية أو التي تحدث في المجال الجوي المشترك.

2- تعزيز المنصات التي يقودها الخليج مع توسيع نطاق الشمولية الإقليمية

تظل الآليات النابعة من الداخل الخليجي -وخاصة التنسيق المتمركز حول دول مجلس التعاون الخليجي- لبنات أساسية لا غنى عنها. إلا أن استدامة الاستقرار مستقبلاً يستوجب صياغة هياكل تستوعب أطرافاً إقليمية شتى بصورة تدريجية، لضمان خروج التعاون من دائرة التحالفات الفرعية الضيقة إلى آفاق إقليمية أرحب.

3- موازنة الشراكات الدولية مع تقليل الارتهان للضمانات الأمنية الرسمية

إنّ الحفاظ على الشراكات الدولية ضرورة ملحة، شريطة أن تُوظف لتمكين القرار السيادي الإقليمي لا لتكريس الارتهان للخارج. وفي ظل تراجع المظلات الأمنية بموجب المعاهدات المُلزمة، يتعين على العواصم الخليجية بناء منعة متعددة المستويات تجمع بين الردع عند الضرورة، والحوار حيثما أمكن، والآليات العملية لإدارة التصعيد فيما بينها.

4- تحويل الحوار إلى نهج مؤسسي كخيار استراتيجي طويل الأمد

يجب فهم الأمن الإقليمي الخليجي باعتباره عملية متطورة وليس حالة جامدة. وينبغي أن يتمثل الهدف الاستراتيجي في تطبيع الحوار المستمر، وترسيخ أعراف مشتركة لتعزيز التعاون، وتوسيع نطاق الحلول للمشكلات الإقليمية بمرور الوقت.

الخلاصة: التطلع إلى تعزيز الاستدامة الأمنية عبر واقعية العمل الإقليمي المشترك

على الرغم من المساعي الدؤوبة لتعزيز أواصر العمل المشترك، ستظل البيئة الأمنية في منطقة الخليج تتسم بحالة من عدم اليقين والتشرذم والمخاطر المتداخلة. فالمشكلة الأساسية لا تعود لانعدام المبادرات، وإنما تكمن في صعوبة تحويل المخاوف التي تنتاب دول المنطقة إلى منظومات أمنية موثوقة ومستدامة.

ومع انحسار القدرة على التنبؤ بالضمانات الخارجية وشموليتها، تظل الهياكل الإقليمية غائبة؛ ومن هنا تؤكد الدراسة بأن مساعي تحقيق الأمن المستدام لا بد وأن تنطلق من العمق الإقليمي. إن اتباع النهج القائم على المسارات، والمتمركز حول البناء التدريجي للثقة، والتعاون في ملفات محددة، والشراكات الخارجية الموزونة، يوفر مساراً أكثر واقعية بعيداً عن تعقيدات النماذج المؤسسية الجامدة.

وفي نهاية المطاف، يبقى الرهان الأخير لاستقرار المنطقة معقوداً على البراغماتية الإقليمية؛ عبر أدوات إجرائية تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف، بما يضمن وقف التصعيد، ومد جسور الثقة، وجعل دول المنطقة هي المحرك الأول لأمنها في ظل ما تشهده البيئة الاستراتيجية من تحولات متسارعة.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium